

نظرية الربط العاملي

أ.بوخاتمي زهراء

جامعة سيدي بلعباس

لقد استقطبت اللغة اهتمام الدارسين منذ الأمد القديم، إذ راحوا يبحثون فيها وعلى مختلف الميادين، فشكلت بذلك أقساما تتضارب من حيث اهتماماتها ومجالاتها ليولد عن هذا المخاض العسير ما نعاصره من دراستها الدراسة العلمية الدقيقة، وسعيا وراء التأريخ لها بإمكاننا القول أنها عرفت مراحل ثلاث النحو التقليدي، الفيلولوجيا واللسانيات.

ثم انبجست دراسات أخرى تعد أكثر تطورا كونها تنحو نحو العلمية نحو أدق، وأحسن من مثلها نعيم تشومسكي، مقيما نظريته على رفاث الإنتقادات اللاذعة الموجهة لدي سوسير، فاستطاع أن يتميز بالإنفراد على رأي النقاد، توجت أعماله بالنظرية التوليدية التحويلية، باعجا فيها سبيلا جديدا وتجديديا، مضيفا أفكار ومصطلحات أبهرت اللغويين والنحاة كالکفاءة والأداء، البنية السطحية والبنية العميقة، لم يتربع عمله على صرخ شامخ دون أن تلذغه الإنتقادات، وإنما كان بدوره عرضة لها، هذا ما دفعه إلى محاولات التطوير التي أقامها على نظريته، ومن اقتراحاته نظرية الربط العاملي.

تعد نظرية الربط العاملي إحدى الأنظمة الفرعية التي تؤلف النحو الكلي، إلى جانب نظرية السين البارية، نظرية الحالة، نظرية التثنا ونظرية الفصل، كما يلعب مفهوما "التحكم المكوني" و"العمل" دورا رئيسا على مدى هذه الأنظمة الفرعية، ويحدد تفاعل هذه الوحدات تسلسلا من العناصر، بمثابة صورة تمثيلية في كل مستوى فليست هناك قواعد لتراكيب خاصة كالجملة الإستفهامية، الإسم الموصول، والجملة المبنية للمجهول كما يمكن التخلص من القواعد المبنية المركبة بصورة كلية¹.

أولا/النشأة والتصور²:لقد ظهرت نظرية "الربط العاملي سنة 1979م، لتجاوز المشاكل الناجمة عن نظرية الربط التي اقترحها تشومسكي سنة 1978. تشترك هاتين النظريتين في عدد من المفاهيم كمبادئ الفصل والمحلية ومفاهيم الحالة الإعرابية المجردة والعاملية، وقيود متنوعة على ربط العوائد ...، ولكن ما تختلفان فيه عدة قضايا كقيود الربط، فنظرية عن الربط تضمن قيد الإنغلاق كما هو ممثل تاليا:

1- العائد المرفوع ضمن ج لا يمكن أن يكون حرا في ج التي تتضمن ج.

2- إذا كانت أ ضمن ميدان فاعل ب فإن أ لا يمكن أن تكون حرا في ب.
وقد عوضت هذه القيود في نظرية الربط العاملي بنظرية الربط التي تركز على ثلاثة مبادئ هي:

3- إذا كان م س معجميا أو متغيرا مربوطا فإنه حر.
4- إذا كان م س ضميريا فإنه حر في مقولته العاملة.5- إذا كان م س عائدا، فإنه مربوط في مقولته العاملة.

وقد صرح تشومسكي 1979 أن نظرية الربط العاملي تنتج تحليلا موحدا للظواهر، وهي أكثر أناقة وأكثر استنادا إلى المبادئ العميقة، إلا أن المبادئ الربطية (3) إلى (5) أقل كفاية تجريبية في بعض الأحيان من القيد (1) و(2) وهذا ما يمثل الوجه المهدد لنظرية الربط العاملي.

كما أدخل تشومسكي مفهوما آخر يصطلح عليه ب الوسم إثر تعرضه لانتقاد، فنظرية الربط العاملي تعتبر بعض الجمل الإنجليزية لاحنة مقولنا:

6-They heard stories about each other.

7-They think it is Pity that pictures of each other would be on sale.

وبمحاولته الدفاع أجرى التأويل الآتي كحجة مضادة:

10- مقبولية أو عدم مقبولية التراكيب انعكاس ضروري لنحوية البنى إذا كانت هذه الأخيرة غير مرسومة.

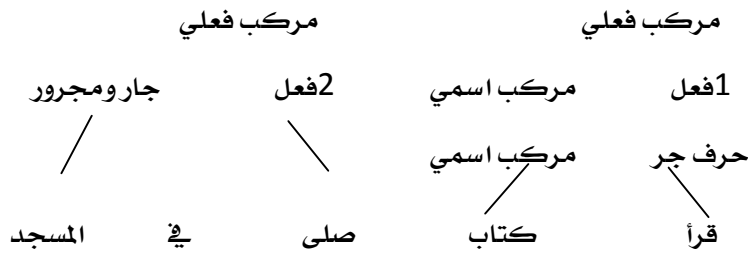
وبواصل تشومسكي احتجاجه في ذلك أن البنى اللغوية ذات مستويات مختلفة، وتبريره يتوقف على أن مثل هذه البنى لا تكاد توجد إلا في الإنجليزية، فهي ذات سمة خاصة، وهي لا تهدد نظرية الربط العاملي بقدر ما تدعو إلى بناء نظرية للوسم³.

يقول الفاسي الفهري في هذا المساق أن تشومسكي يلجأ إلى "التصالح" بإيهام قرائه أنهم كانوا دائما يفترضون وجود الإعتبارات الموسمية في تأويل أحكام المقبولية⁴.

لعلك تلاحظ أن نظرية الربط العاملي ترتبط بالدلالة، إذ تكشف عن علاقة اللغة بالواقع، وكذا النظام المعرفي، إضافة إلى ذلك فهي ظاهرة نحوية ترتبط بالقواعد التوليدية والتحويلية في مستوى الشكل المنطقي (lf)، والذي يعني التمثيلات الذهنية الناتجة عن القواعد النحوية، وشبه الشكل المنطقي من حيث الوظيفة الشكل الصوتي (pf)، والذي يتمثل في نظام التمثيلات الذهنية الأخرى من حيث أنها تدرك فيزيائيا في هيئة نطقية⁵.

ثانياً/الربط والعمل: قد سبق وأن أشرنا أن التحكم المكوني والعمل يلعبان دوراً رئيسياً في نظرية الربط العاملي، لذا أبينا إلا أن نفرد لكل مجالاً من الحديث، باعتبارهما هامين في هذه الدراسة، ومن ثم الحديث عما تأقلمت الدراسة عليه ضمن نظرية الربط العاملي.

أ/التحكم المكوني والعمل⁶: يعرف تشومسكي التحكم المكوني بقوله يقال إن العنصر س يتحكم مكونياً في العنصر ص إذا ما كان العنوان المقولي الأول (في الرسم الشجري) المشرف على العنصر س يشرف على العنصر ص، وكان أحدهما لا يشرف الآخر في الوقت ذاته فهو يرجئ هذا التعريف بالدرجة الأولى إلى الرسم الشجري الآتي:



المشجر 1: يتحكم الفعل قرأ في المركب الإسمي كتاب

المشجر 2: يتحكم حرف الجر "في" مكونياً في المركب الإسمي "المسجد" لأن العنوان المقولي الأول المشرف على حرف الجر يشرف أيضاً على المركب الإسمي، كما أن كلتا المقولتين لا تشرف أحدهما على الأخرى.

كما يتحكم الفعل "صلى" في المركب الإسمي "المسجد" وذلك لأن العنوان المقولي المشرف على الفعل وهو العنوان "مركب فعلي" يشرف على المركب الإسمي وإن كان بصورة غير مباشرة، كما أنه لا تشرف أي من المقولتين على الأخرى.

ويعرف أندرو فورد أحد شراح تشومسكي العمل بالنظر إلى التحكم المكوني على أنه: "تعمل س في ص إذا ما كانت س وإذا ما كانت فقط هي المقولة الصغرى التي تتحكم مكونياً في ص" فمثلاً تتحكم كلتا المقولتين: الفعل "صلى" وحرف الجر "في" في المركب الإسمي "المسجد" إلا أن "في" هي العامل فيه لأنه المقولة الصغرى التي تتحكم فيه مكونياً. ويعني في العربية أن الفعل يعمل في مفاعيله ويحدد لها حالة النصب، وتعمل حروف الجر في مجروراتها وتحدد لها حالة الجر، كقولنا "محمد كريم أخواه" تعمل الصفة المشبهة "كريم" في المركب الإسمي "أخواه" إذ حددت له حالة الرفع.

ب/الربط: يعرف تشومسكي نظرية الربط بقوله: "نقول بأن العنصر α يربط العنصر β إذا ما كان العنصر الأول يتحكم مكونيا في العنصر الثاني ويشترك معه في القرينة، ويربط العنصر α محليا العنصر β إذا ما كان الأول يربط العنصر الثاني، ولم يكن هناك عنصر آخر هو العنصر γ على نحو يربط فيه العنصر α العنصر γ ، والعنصر γ العنصر β "⁷، ويضيف قائلا أن مبادئ نظرية الربط تحدد الشكل الذي قد ترتبط به أو يجب أن ترتبط به المقولات الفارغة وغيرها والتي تنقسم إلى قسمين: الأثر (Trace) وضم (Pro)⁸.

أما الأثر فمركب اسمي (أو حريفي...) له قرينة (index) بالمواضعة، فحينما ننقل مثلا مركبا اسميا في التأثير من مكان المفعول إلى مكان البؤرة⁹، ويترك هذا المنقول وراءه عجرة توقيها م س، وهذا المركب الإسمي الفارغ الذي لا يعلو عنصرا معنيا يزود بقرينة تدل على أنه مربوط إحتاليا بالعنصر المعجمي الذي انتقل إلى مكان البؤرة وبهذا نستطيع المحافظة في البنية السطحية على العلاقات المحورية (Thematic relations) عن طريق هذه الآثار.

أما الضم مضم من نوع خاص إذ ليس له مضمون صوتي وهو في نظر تشومسكي مكون كبير (Major constituent) يظهر في البنية المكونية (constituent structure) مكان المركبات الإسمية الظاهرة إلا أن توزيعه يختلف عن توزيع هذه المركبات الإسمية الظاهرة، بينما توزيع هذه المركبات الإسمية المملوءة معجميا يلزمها أن تأخذ علامة إعرابية، بينما ضم لا يكون معمولا (فكيف يكون معربا).

وبعد الضم من قبيل العائدي الضميري $(p+, a+)$ ¹⁰ إذ أن الضمير لا يربط داخل الجملة نفسها، كقولنا: ضربه زيد أو أعطيت زيدا إياه، فلا يمكن أن يحيل الضمير على زيد ولكنه يحيل إحالة خارجة عن الجملة، وهذا ما يسمى بالإحالة المنفصلة عن الإحالات الممكنة داخل الجملة، وميدان الإحالة هو الجملة أو المركب الإسمي أو الإسقاط الأكبر بصفة أعم، وإذ قلنا دخل زيد مكتبه، أمكن أن يحيل الضمير على زيد، لأن ميدان الإحالة المنفصلة هو المركب الإسمي مكتبه، فالضمير منفصل إحتاليا في المركب الإسمي ولكنه حر في الجملة، ولذلك أمكن أن يحيل على زيد، هذه الإحالة المنفصلة تنطبق على ضم كما تنطبق على ضمير، كقولك: ضربه، فإن الجملة تحتوي على موضوعين: المفعول وهو الضمير المتصل والفاعل لا يمكن أن يكون هو المفعول.

وكذلك بالنسبة للمصدر، كقولك أراد زيد قتله، فإن فاعل القتل هو ضم، وضم هنا يرجع على زيد، إلا أن الضمير لا يمكن أن يرجع إلى زيد والسبب هو أن ضم والضمير المتصل

منفصلان إحياليا فالضم مركب اسمي كسائر المركبات، والمركبات الإسمية على نوعين: إما حرة إحياليا وإما مربوطة إحياليا.

تعتمد نظرية الربط الإحيالي على مفهوم العمل في صياغة المبادئ التي تكونها، وهذه المبادئ هي: أ/ كل عائد يجب أن يربط في مقولته العاملة (Governing catégorie). ب/ كل ضمير يجب أن يكون حرا في مقولته العاملة ج/ كل تعبير محيل (Referential expression) حر¹¹.

استنادا إلى هذه المبادئ نجد أن الضم مربوط من جهة لأنه عائد وحر من جهة لأنه مضمّر، هذا التناقض إذا كان ضم له مقولة عاملية، للخروج من هذا التناقض يجب التسليم أن ضم ليست له مقولة عاملية، كما أن المركبات الإسمية باعتبار العمل على نوعين: مركبات معمول فيها ومركبات غير معمول فيها، والعوامل هي الفعل والحرف أساسا، وبفعل العمل يكتسي المركب الإسمي علامة إعرابية لأن اسناد الإعراب فرع من العمل، والضم من المركبات الإسمية التي لا يعمل فيها، هذه الخاصية بمثابة قضية مبرهنة (Théorem) في نظرية الربط المقترحة وصياغتها: 6- ضم غير معمول فيه Ingoverned.

يفترض تشومسكي أن العامل في المفعول هو الفعل، وأن العامل في الفاعل هو الصرفة التي تتضمن صفة التطابق، الزمن والجهة وهذا العمل يتم بواسطة افتراض بنية شجرية مثل 7 تولدها قواعد مثل 8 و9: 8- ج م س+صرفه+م ف. 9- م ف ف+م س

يعد تشومسكي هذه القاعدة كلية، إذا وضعنا جانبا مشكل الرتبة وبذلك يتبوأ مكان المركب الإسمي فاعل الفعل المتصرف مكانا يحرم فيه ظهور ضم، لأن هذا المكان موضع معمول فيه¹².

برامتر الإسقاط¹³: هناك لغات يظهر فيها ضم مكان فاعل الفعل المتصرف، وهذه هي اللغات التي تسقط الضمير، كالدراجة المغربية إذ تسمّعهم يقولون: ضربو حمد، فهل هذا التركيب من قبيل الجملة أم المركب الفعلي؟ وإذا كان الجواب هو الثاني فأين الفاعل؟ إن الدراجة المغربية من قبيل فاف م، فالفاعدة هي 8، والبنية جمالية، لا مركبا فعليا، إذ يمنع تشومسكي أن يكون الفاعل أقل من مركب اسمي بمقتضى مبدأ الإسقاط الآتي:

11- التمثيلات على كل مستوى تركيبى مسقطه من المعجم، إذ تحترم الخصائص

التفريعية للوحدات المعجمية.

للتماشى مع هذا المبدأ، وبافتراض الفاعل في اللغات كالدرجة المغربية هو ضم، إذ يتواجد في البنية المركبية، تكون البنية 10 هي 12 لا 13.

تضع هذه البنية مشكلاً، كون الضم معمولاً فيه، والمبدأ 6 يمنع ذلك، يلجا تشومسكي إلى افتراض وجود قاعدة في اللغات التي تسقط ضم، وعدم وجودها في اللغات التي تسقط الضم، وعدم وجودها في اللغات التي لا تسقطه وهذه القاعدة هي إلصاق لصرفة بالفعل في التركيب:

14- ألصق الصرفة بالفعل في التركيب.

وبانطباقها في اللغات التي تسقط ضم، تسمى التراكيب مثل 10 ممكنة، إذ يصير ضم غير معمول فيه بعد أن تنزع عنه اللاصقة، وعدم انطباقها في اللغات التي لا تسقطه وجود القاعدة في المكون التركيبي أو المكون الصوتي.

ويتحدد المشكل في نظرية تشومسكي أن برامتر الإسقاط لا يجعل اللغة العربية لغة مسقطه لأن نظرية ضم التي يقترحها نظرية شجرية، إذ تقر بوجود فرق شجري بين الفاعل والمفعول في جميع اللغات، وباختلاف العامل فيهما لا تنطبق هذه النظرية على اللغة العربية لأنها تعمل الفعل في الفاعل والمفعول.

ومهما كانت طريقة إلصاق الصرفة بالفعل في العربية فإنه يظل عاملاً في الفاعل، وهذا يجعل موضع الفاعل محرماً على ضم، وبما أننا نجد جملاً مثل جاؤوا فإن نظرية تشومسكي تحتاج إلى تعديل، إما بالنظر إلى العناصر الفارغة أو مبدأ الإسقاط وبذلك يصعب الإحتفاظ بالمبدأ الذي يقرب أن ضم غير معمول فيه في جميع اللغات، والافتراض الذي يعد 14 خاصيته الرئيسية كما يصعب الإحتفاظ بتعريف برامتر الإسقاط كما حدده تشومسكي¹⁴.

ثالثاً: فوائد نظرية الربط العاملي¹⁵

يحدد تشومسكي فوائد جمة لنظرية الربط العاملي، يعنصرها في النقاط الآتية:

- 1- لقد قلصت النظرية قواعد البنية المركبية لصالح المعجم، ومن ثم تخلصت مما تملكه هذه القواعد من نسخ للخصائص الإنتقائية والمقولية للعناصر المعجمية.
- 2- وضحت هذه النظرية إمكان توسيع نطاق الخصائص المعجمية بتطبيقها على عناصر معجمية أخرى غير الأفعال كالأوصاف (أسماء الفاعلين والمفاعيل... إلخ) والحروف والأسماء.

3- تخلصت النظرية من كثير من القواعد التحويلية، بل تخلصت منها كلها عدا قاعدة تقديم الألفا المتعلقة بتقديم العناصر المعجمية، وقد ساعد هذا على التخلص من ألوان العنت والتعسف التي مثلتها القواعد التحويلية.

4- ذكرت النظرية كثيرا من المبادئ العامة المفيدة في تحليل صور التمثيلين: الدلالي والتركيبي، والكتاب المترجم يزخر بهذا اللون من المبادئ وغيره من الأفكار التي تضمنتها هذه الخاتمة.

5- قدمت النظرية ألوانا من البنى التركيبية التي تفتح آفاقا جديدة للدرس التركيبي العربي كالبنى الآتية، والتي كان يعمل لها تحويليا (أي في صورة قواعد تحويلية معينة) في أطوار النظرية التحويلية السابقة: أ/ تراكيب المصادر الصريحة. ب/ تراكيب المصادر المؤولة. ج/ مركبات أسماء الفاعلين والمفاعيل.

د/ مركبات أشباه المصادر نحو أسماء المصادر. هـ/ الجمل المبنية للمجهول. و/ مركب ضمير الشأن، وما يفسره من مصدر مؤول نحو قولنا: إنه لمن التعسف أن نطبق هذه القاعدة. لا يسعني في منتهى القول إلا أن أشيد بمكانة هذه النظرية ودورها في إبداع مفاهيم، أفادت الدرس اللسانياتي الحديث وكان في مستوى أحقية الإتسام بالتطور ورغم المآخذ التي طبعت عليها إلا أنه ليس بإمكانها أن تبخسها قيمتها وحققها.

إذ تعد الإطار التوليدي الأحدث عند تشومسكي كان الهدف منها صياغة نظرية للنحو الكلي تتضمن مبادئ لغوية مبنية على أساس دوافع تكاد تكون مقنعة، لأنه من المحتمل أن تكون مبنية داخلنا أي ليست مادة قابلة للتعليم، وإن لم تصدق على مختلف اللغات فهي تشكل حافزا على محاولة البحث المستجد سعيا لإيجاد نحو كلي يستقرئ ماهية اللغة كنظام تواصل.

الإحالات:

1- نعوم تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها، أصولها واستخدامها، تر محمد فتيح، دار الفكر العربي، مصر، 1993، ط1، ص198.

2- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، لبنان، 1986، ط1، ص(27- 28).

3- م ن، ص ن. 4- م ن، ص 30.

- 5- ينظر مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث مدخل، دار طلاس، سوريا، 1988، ط1، ص261. honetic form PF :الشكل الصوتي الذي يفسر البنية الصوتية للجملة. Logical form LF : الشكل المنطقي الذي يفسر البنية الدلالية للجملة.
- 6- نعوم تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها أصولها واستخدامها، ص300. 7- م ن، ص305.
- 8- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص28.
- 9- البؤرة: تستند إلى المكون "الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"، عن أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، الجمعية المغربية، المغرب، 1985، ط1، ص28.
- 10- a عائدي anaphoric، ضميري pronominal.
- 11- أحمد المتوكل: المرجع السابق، 28.
- 12- ينظر أحمد المتوكل: الوظائف في اللغة العربية، ص16. 28- م ن، ص ن. 17- ينظر م ن، ص ن.
- 18- نعوم تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها أصولها واستخدامها ص(38- 39).